

اللوردات البريطاني يطالب بوقف بيع الأسلحة للسعودية



أعلنت لجنة العلاقات الدولية بمجلس اللوردات البريطاني، أن بيع بريطانيا الأسلحة إلى السعودية مخالف للقانون الدولي الإنساني بسبب التدخل العسكري للأخيرة في اليمن.

وقالت اللجنة، في تقرير لها أمس، إن بريطانيا لا تجري تحقيقاً مستقلاً عندما إذا كانت السعودية تستخدم هذه الأسلحة بطريقة مخالفة للقوانين أم لا، وتأخذ بعين الاعتبار فقط التحقيقات غير الكافية الصادرة من الجانب السعودي.

ووصفت اللجنة العمليات العسكرية التي يجريها التحالف بقيادة السعودية في اليمن بأنها وحشية، وأن الأسلحة المستخدمة هناك تتسبب بخسائر كبيرة في صفوف المدنيين.

وطالبت الحكومة البريطانية بإدانة انتهاكات التحالف الذي تقوده الرياض، للقانون الدولي الإنساني، بشكل فوري، بما في ذلك القيود المفروضة على تأمين الأغذية والأدوية. ودعت اللجنة الحكومة أيضاً إلى الاستعداد من أجل تعليق بيع بعض الأسلحة المهمة إلى بعض الدول المشاركة في التحالف.

وأعربت عن قلقها العميق حيال إساءة التحالف استخدام الأسلحة والتسبب بوقوع خسائر من المدنيين، عمدًا أو عن طريق الخطأ. ولا يتمتع تقرير لجنة العلاقات الدولية في مجلس اللوردات البريطاني بصفة إلزامية تجاه الحكومة، إلا أنه يتوقع أن يشكل ضغطًا عليها وعلى السعودية والإمارات. وتشير تقارير أن بريطانيا باعت أسلحة إلى السعودية بقيمة 6 مليارات دولار منذ عام 2015، مع وجود غموض حول المبلغ الإجمالي بسبب تمتع بعض تصاريح البيع بصفة سرية.

إلى ذلك، لفتت "الجارديان" إلى أن التقرير هو الأول من نوعه للجنة برلمانية مختلطة يعتبر أن مبيعات الأسلحة للسعودية غير قانونية، ويأتي قبيل حكم وشيك معروض على محكمة الاستئناف العليا بشأن طلب قدمه نشطاء لحظر مبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية بسبب خرقها للقوانين الإنسانية.

وأوضحت الصحيفة أن التقرير لا يمثل أي إلزام قانوني بالنسبة للوزراء، لكنه من المحتمل أن يزيد الضغوط بشكل غير مباشر على السعودية والإمارات

للبحث عن مخرج للحرب باليمن، من خلال المفاوضات، بدل شن هجمات عسكرية أخرى لطرد الحوثيين من العاصمة اليمنية صنعاء، ومدينة الحديدة ومينائها. وأقرّ مجلس النواب الأمريكي، قبل أيام، قانوناً يتم بموجبه وقف الدعم العسكري الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة للسعودية في حربها باليمن، في خطوة تمثل رد فعل غاضباً على الدعم اللامحدود الذي يقدمه الرئيس دونالد ترامب للرياض حتى بعد قتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده بتركيا على يد فريق اغتيال سعودي.